المقصور على السماع: تعريفه وأسبابه وطرق معالجته

إعداد

مها ممدوح خضري إسماعيل

المستخلص:

كان علماء اللغة يستخدمون كلمات القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة...، وهى ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وإن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وأما الشاذ فيقال له: القليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف.

وهذا الشاذ منه ما هو قليل ومنه ما هو أقل، ومعنى الأقل: استعمال لغوى لم يرد به إلا شاهد واحد أو اثنان، وعندما يكون هذا الشاهد شعرًا يسميه النحاة أحيانًا الضرورة الشعرية، وأحيانًا أخرى يقولون عنه: إنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما القليل فهو ما ورد به أكثر من شاهد، ويكون نثرًا مشتملًا أحيانًا على القرآن الكريم والحديث النبوى وأقوال العرب، وكذلك يكون شعرًا إلا أن هذه الشواهد لم تكثر فى الاستعمال كثرة تسمح بالقياس عليها؛ ولهذا يقصر اللغويون القواعد الواردة فيها على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (مقصور على السماع).

الكلمات المفتاحية:

المقصور، السماع، النحو، القياس

Linguists used to use the words analogy, origin, steadfast, predominant, more, more, chapter, and rule..., which are equal words to indicate what is being measured. And the use of a word from it in their books makes it justifiable for modern authors and others to measure what has not been heard against what has been heard.

This anomaly is what is few and what is less, and the meaning of the least: the use of linguistics that only one or two witnesses mentioned, and when this witness is poetry, grammarians sometimes call it poetic necessity, and at other times they say about it: It is rare that is memorized and not measured against it. As for the few, it is what was mentioned by more than one witness, and it is prose that sometimes includes the Holy Qur'an, the Prophet's hadith, and the sayings of the Arabs. That is why linguists limit the rules contained therein to hearing, and use the term (restricted to hearing).

key words:

Al-Maqsour, hearing, grammar, analogy

الحمد لله على سابغ نعمائه، والشكر له سبحانه على وافر آلائه، وصلاةً وسلامًا على صفوة الصفوة من رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه.

أما بعد...

كان علماء اللغة يستخدمون كلمات القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة...، وهى ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وإن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وأما الشاذ فيقال له: القليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف.

وهذا الشاذ منه ما هو قليل ومنه ما هو أقل، ومعنى الأقل: استعمال لغوى لم يرد به إلا شاهد واحد أو اثنان، وعندما يكون هذا الشاهد شعرًا يسميه النحاة أحيانًا الضرورة الشعرية، وأحيانًا أخرى يقولون عنه: إنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما القليل فهو ما ورد به أكثر من شاهد، ويكون نثرًا مشتملًا أحيانًا على القرآن الكريم والحديث النبوى وأقوال العرب، وكذلك يكون شعرًا إلا أن هذه الشواهد لم تكثر فى الاستعمال كثرة تسمح بالقياس عليها؛ ولهذا يقصر اللغويون القواعد الواردة فيها على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (مقصور على السماع).

أولًا:تعريف السماع

أ- السماع لغة: السين والميم والعين أصل واحد، وهو إناس الشىء بالأذن ومن الناس وكل ذى أذن، نقول: سمعت الشىء سماعًا، والسمع الذكر الجميل، يقال: قد ذهب سمعه فى الناس؛ أى: صيته، ويقال: سماع بمعنى استمع، ويقال: سمعت بالشىء إذا أشعته ليتكلم به[١].

وهو اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن، وهو أيضًا ما سمعت به فشاع، وتكلم الناس به[٢].

---

(١) مقاييس اللغة مادة (سمع): ١٠٢/٣.

(٢) المعجم الوسيط مادة (السمع): ص٤٤٩.

فالسماع لغة يختص بالمنطوق من الكلام؛ وبهذا كان السماع من أهم الوسائل فى معرفة اللغة، وإن السماع فى اللغة أخذ ونقل عمن يؤخذ عنه.

ب- السماع اصطلاحًا: والسماع عند علماء العربية خلاف القياس، عرّفه ابن الأنبارى بأنه: "الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حدّ الكثرة"(١)، وحدّهُ السيوطى بأنه "ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"(٢).

فيتبين لنا من هذا التعريف السابق للسماع الذى قاله السيوطى أن المصادر السماعية ثلاثة:

أ- القرآن الكريم.

ب- الحديث الشريف.

جـ- كلام العرب نظمًا ونثرًا.

ثانيًا: مفهوم المقصور على السماع:

بعد كثرة البحث والاطلاع فى أمات الكتب النحوية والاستنتاج من كلماتهم فى المقصور على السماع استخلصت أن مفهوم المقصور على السماع قد اختلف فيه إلى مذهبين:

المذهب الأول: مفهوم المقصور على السماع هو الشاذ فى القياس والاستعمال معًا، أو الشاذ فى القياس دون الاستعمال، أو الشاذ فى الاستعمال دون القياس.

يقول ابن السراج: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرد فى جميع الباب لم يعن بالحرف الذى يشذ منه، فلا يطرد فى نظائره، وهذا يستعمل فى كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا

---

(١) لمع الأدلة: ص٨١.

(٢) الاقتراح: ص٦٧.

ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ فى استعمال العرب له، نحو: استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ...، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، نحو ماضى (يدع)، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (ودع) استغنى عنه بـــ(ترك)، فصار قول القائل الذى قال: ودعه، شاذًّا، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذى يطرح ولا يعرج عليه، نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليّجدعُ"[١].

فيتضح من كلام ابن السراج أن ما يحفظ ولا يقاس عليه هو هذه الأقسام الثلاثة، وقد وافقه فى هذا ابن جنى والشاطبى وغيرهما[٢].

المذهب الثانى: المقصور على السماع هو الشاذ فى الاستعمال والقياس معًا فقط، يرى عباس حسن أنه يمتنع محاكاة الشاذ قياسًا واستعمالًا، أما المطرد قياسًا لا استعمالًا، فإنه يقاس عليه ولا يقصر على ما سمع؛ فيجوز عنده أن يقول القائل: ودعت اللص الشرطى ووذرته، بمعنى تركته، وذلك جرياناً على نظائرها فى النمط العربى، كذلك المطرد استعمالًا لا قياسًا لا مانع من اتخاذه مقيسًا ترد إليه نظائره ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلى، فإذا أردنا أن نقيس (استفعل) من (باع) فلنا أن نقول: استباع، تطبيقًا للمقيس عليه الأصلى، ولنا أن نقول: استبيع، كاستحوذ واستصوب، كما يجرى اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم تطبيقًا على المطرد فى الاستعمال دون القياس[٣].

وهذا الرأى الذى ذكره عباس حسن هو ما أميل إليه؛ لحاجة اللغة إلى بعض القواعد التى قصرت على المسموع على الرغم من كثرة المسموع لعدم جريانه على الأقيسة التى وضعوها، وكذلك حاجة اللغة إلى المطرد قياسًا لا استعمالًا إذا كان يحقق معنى

---

(١) الأصول: ٥٦/١، ٥٧.

(٢) ينظر: الخصائص: ٩٨/١: ١٠٠، المقاصد الشافية: ١٩٠/١، ١٩١.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن: ص٥٥: ٥٨.

لا يحققه غيره، ويؤدى غرضًا لا يؤدى بغيره، خاصة إذا أمن اللبس، وفى ذلك فائدة عظيمة للغة تجعلها تتسع لمعان متعددة دون قيود.

الفرق بين البصريين والكوفيين فى المقيس والمقصور على ما سمع:

ئأجاز الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع، وهم يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقفون عليه ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل، وكذلك كان أبو زيد الأنصارى شيخ سيبويه يجعل الفصيح والشاذ سواء، أما البصريون ومن دار فى فلكهم فقد تشددوا فى العدد المسموع الذى يصح القياس عليه، فهم لا يرضون بالمثال ولا المثالين ولا الستة، يدل على هذا رفضهم نصب الجزأين بعد (إن) وأخواتها على الرغم من ورود ستة أمثلة على ذلك، بل وأحيانًا لا يقيسون على عشرة الأمثلة أو ما جاوزها قليلًا، مثل منعهم قياس جمع مفعول على مفاعيل، فالأمثلة العشرة عندهم لا تنهض مسوغًا للقياس(١).

أما الكوفيون فيهون عليهم نقض أصل من أصولهم، ونسف قاعدة من قواعدهم، ولا يهون عليهم إطراح المسموع(٢).

والفرق الثانى أن الأمثلة فى النحو البصرى توضع لتلائم الأصول الموضوعة، بحيث إذا اصطدم بأصل منها فزع إلى التأويل والتأويل البعيد، فإن خضع له قبله وإلا وصفه بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة أحيانًا، أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة.

والفرق الثالث أن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية، ويمتازون بفهم العربية فهمًا لا يقوم على افتراضات وتكهنات، أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها، فالنحو الكوفى أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصرى، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق، فقد أضاع البصريون

---

(١) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن: ص٤٥: ٤٧.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومى: ص٣٧٧.

باحترامهم الأصول التى وضعها أسلافهم والتى أملاها عليهم منهج دراسى دخيل أمات ما فى اللغة من حيوية ورماها بالجمود والجدب -كثيرًا من المزايا اللغوية[١].

أسباب القصر على السماع:

تعددت الأسباب التى قصر من أجلها الحكم اللغوى على ما ورد من مسموع، وفيما يلى بيان لهذه الأسباب:

أولًا: تقديم القياس على السماع:

لم يقتصر النحاة على السماع فى دراسة الظواهر اللغوية، بل سلكوا طرقًا عكسية سارت بهم إلى تقديم القياس على الاستعمال؛ مما أجبرهم على اعتبار كثير من الظواهر اللغوية المغايرة لذلك القياس شذوذًا أو لغة، وحين يعييهم أمر من الأمور اعتمدوا التأويل أو التعليل لإخضاعه لمقاييسهم ومنطقهم[٢].

ثانيًا: الانحصار الزمانى والمكانى:

إن انتشار اللغة فى مناطق واسعة من الجزيرة، وتكلم جماعات كثيرة بها جعل الاحتفاظ بمعيار نحوى واحد مستحيلًا؛ فتفرق المعيار الواحد إلى معايير عدة بسبب تشعب اللغة إلى لهجات، مما جعل لكل لهجة معيارها الصوابى الخاص بها، وهذا له أثره الواضح فى مجىء قواعد قاصرة مضطربة انتزعت من تلك اللغات المختلفة ومن بعض القبائل دون بعض، والنحاة قد اعتمدوا على لغات بعينها فى ضبط اللغة، غير أنهم وجدوا بعض المخالفات لدى بعض أفراد هذه القبائل، فصنفوها بحسب قلتها وكثرتها فى الكلام، فقالوا عن بعضها إنه قليل أو ضعيف أو نذر أو شاذ[٣].

ثالثًا: الخلط بين اللغة واللهجة:

عندما أدرك النحاة أن شذوذ صيغة ما أو استعمال ما عن القاعدة قد يكون عائدًا إلى انتمائها إلى لهجة من اللهجات -توافرت لديهم وسيلة يسيرة لتفسير ما يخرج عن

---

(١) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومى: ص٣٧٨: ٣٨٠.

(٢) ينظر: المنطلقات التأسيسية والفنية فى النحو العربى لعفيف دمشقية: ص١٥٥.

(٣) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد آل ياسين: ص٣٣.

تلك القواعد التى استخلصوها بأنفسهم، كما أن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة فى أذهان اللغويين العرب؛ لذلك نجد بعضهم قد خلط بينهما وعد اللهجات العربية لغات مختلفة وكلها حجة، ومع ذلك فلم يرد لنا من هذه اللهجات إلا مقتطفات مبتورة، كما أن نظرتهم إلى اللغة القرشية على أنها أفصح اللغات جعلهم يخلعون على اللهجات الأخرى أوصافًا مثل لغة فصيحة أو قبيحة أو رديئة أو ضعيفة أو شاذة(١).

رابعًا: الاختلاف فى تحديد كمية ما يقاس عليه:

أسس البصريون قواعدهم النحوية التى استنبطوها واستخلصوها من مروياتهم الشعرية والنثرية على الكثرة الغالبة من النظائر المسموعة عن العرب، وبنوها على المطرد الشائع فى الاستعمال، فكلما وجدوا قدرًا كافيًا من الأمثلة تتصل بظاهرة من الظواهر اللغوية وضعوا لها قاعدة عامة، أما القليل أو النادر أو الشاذ فإنه لا يستحق أن توضع له قاعدة(٢).

إلا أن القدر الذى يسمونه بالكثرة لم يكن محددًا بشىء من الدقة، بل كان أمرًا نسبيًّا بينهم، وهو السبب الجوهرى فى اختلاف آرائهم وتباين رؤاهم فى الظاهرة الواحدة، فقد يصرح بعضهم قياسه مسألة ما معتقدًا أن ما روى من أمثلتها عن العرب يكفى لوضع قاعدة عامة لها، فى حين يرى بعضهم أن هذا غير كاف فيحصره فى دائرة المسموع الذى لا يقاس عليه(٣).

خامسًا: عدم مراعاة التطور اللغوى فى التقعيد:

تتطور اللغة وتتغير بفعل الزمن، فاللغة عبارة عن سلسلة متلاحقة من الحلقات، ولكل حلقة ظواهر لغوية مطردة، كما أنها تحتوى على أمثلة شاذة عن تلك القواعد المطردة، قد يرجع وجودها فى اللغة إلى كون هذا الشذوذ بقايا حلقة قديمة، وهو ما يسميه اللغويون الركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة، فالظاهرة اللغوية الجديدة

---

(١) ينظر: فصول فى فقه العربية لدكتور رمضان عبد التواب: ص٧٣.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس: ص١٢.

(٣) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن: ص٤٦.

لا تمحو الظاهرة القديمة تمامًا، بل يبقى منها بعض الأمثلة تستعمل فى الحلقة الجديدة، ومن أمثلة ذلك مراحل تطور الأفعال المعتلة فى اللغة العربية، نحو: قال وباع، فأول مراحلها كانت (قول) و(بيع) على نمط الصحيح تمامًا، وقد بقيت من هذه المرحلة عدة أفعال فى العربية مثل: عور، استحوذ، استنوق(١).

سادسًا: تسرب بقايا من الأدب الشعبى:

يرى بعض الباحثين أن للعرب نوعين من الأدب الأدب الذى وصل إلينا، وأدب آخر شعبى يعرض فكاهاتهم وأمورهم العادية، ويتضمن خصائص لهجة التخاطب فى كل قبيلة، وهذا الأدب لم يصل إلينا، حيث أهمله الرواة لأنه لا يستحق العناية، إلا أن هناك بعض الأبيات التى حفظت، وهى تمثل الشواهد الشاذة التى بين أيدينا(٢).

سابعًا: منع الاضطراب فى التعبير:

يقول عباس حسن معقبًا على بعض شواهد شذت عن قاعدة وجوب مجىء اسم (إن) المخففة ضميرًا محذوفًا وخبرها جملة: "وقد وصفت هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة أو بأنها لضرورة الشعر، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة؛ فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه، منعًا للاضطراب فى التعبير، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها، والتى نقلناها ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائرها قديمة دون أن يحاكوها"(٣).

ثامنًا: المانع الشرعى:

قد يقصر الحكم اللغوى على ما سمع من كلام العرب فقط لمانع شرعى، من ذلك امتناع إضافة (لبى) إلى الاسم الظاهر، على الرغم من كثرة إضافتها إلى (يدى) خاصة؛ لما رُوِي فى بعض الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا دعا أحُدكم أخاه فقال: لَبَّيك. فلا يَقُولَنَّ: لَبَّى يَدَيْكَ. وليقل: أجابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ". وهذا مما يشعر بأن عادة العرب إذا دعت فأُجيبت بلبَّيكَ أن تقول: لَبَّىْ يَدَيْكَ، فنهى عليه

(١) ينظر: بحوث ومقالات فى اللغة لدكتور رمضان عبد التواب: ص٥٧، ٥٨.

(٢) ينظر: فصول فى فقه العربية لدكتور رمضان عبد التواب: ص٨٦.

(٣) النحو الوافى: ٦٨٢/١.

السلام عن هذا القول وعوض منه كلامًا حسنًا. والحديث يدل على أن إضافة (لبى) إلى (يدى) كان مستعملًا عند العرب معهودًا، ولذلك نهى عنه صلى الله عليه وسلم ولو لم يشتهر عندهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادته -عليه السلام- فيما اعتادوه من الأقوال والأفعال المخالفة للشرع.

فقد نهى الحديث عن إضافة (لبى) إلى (يدى)، فصار القياس على ما سُمِع ممنوعًا شرعًا؛ ألا تراه قال: "لا يَقُولَنّ لَبَّى يَدَيْكَ"، فهذا معنى المنعِ من القياس على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربية أن يمنع من القياس لمانعٍ شرعي، ولكن له نظائر، كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضى تثنية الأسماء المعربات على الجملة، وكذلك تصغير الأسماء التى سُمِّى بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه أعظم الخلق عند الله تعالى؛ فلا يجوز تصغير اسمه وإن كان لفظًا؛ لعظم المدلول -عليه السلام-، والألفاظ تشرُف بشرف مدلولها شرعًا، وهذا الموضع مما منع الشرع من استعماله، وذلك يستلزم منع القياس عليه، فمنعه الناظم وسمَّى ما سمع منه مخالفًا للمشروع شاذًّا، لمساواته للشاذ العربى الذى لا يقاس عليه(١).

طرق معالجة المقصور على السماع:

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص فصيحة استعملها العرب الفصحاء ونقلها الثقات ولكنها لا تتفق مع قواعدهم التى وضعت على ما كثر شيوعه، وزادت نسبة وروده عن العرب، فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى تفسيرات صناعية، وتخريجات عقلية فى محاولة منهم إلى إرجاع تلك النصوص إلى حظيرة القاعدة، والسعى إلى التوفيق بينها وبين تلك القاعدة حتى لا تظهر قواعدهم بصورة قاصرة أو عاجزة عن احتواء كل النصوص العربية الفصيحة تحت عباءتها وتحت لوائها(٢).

وفيما يلى بيان لبعض ما اعتمد عليه النحاة فى محاولة طرد ما خالف القياس:

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/٦٣- ٦٥.

(٢) ينظر: التوهم عند النحاة للدكتور عبد الله أحمد جاد: ص١١٢.

أولًا: التأويل:

وهو عند النحاة يعنى تدبر النص الخارج على أصولهم باعتقادهم فيه التقديم أو التأخير أو الزيادة أو النقصان أو غير ذلك؛ من أجل إرجاعه إلى القاعدة(١).

إن هدف النحاة من تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم إخضاع هذه النصوص إلى سلطان القاعدة، وتفويت فرصة الاعتراض على قواعد اللغة بتلك النصوص؛ لأن القاعدة الأصولية التى بنيت عليها تلك القواعد تنص على أنه "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"(٢).

ومن أمثلة التأويل منع النحاة دخول واو الحال على المضارع المثبت، وتأويلهم قول بعض العرب: قمت وأصك عينه، على حذف مبتدأ، والتقدير: وأنا أصك عينيه(٣).

فيتضح مما تقدم أن النحاة يلجأون إلى تأويل النص وصرفه عن مقتضى ظاهره رغبة منهم فى طرد القاعدة، وإظهارًا لها بمظهر أكثر شمولًا واستيعابًا.

ثانيًا:الحمل على الضرورة:

من المعروف أن الشاعر مقيد فى شعره بالوزن والقافية، وأحيانًا يضطر لمخالفة المألوف، فيقدم ما حقه التأخير أو يؤخر ما حقه التقديم أو يصرف ما حقه المنع أو العكس أو يحذف ما حقه الإثبات إلى غير ذلك مما يعد خرقًا للقاعدة، والشواهد التى خالفت القواعد لمقتضيات الشعر العربى ولمتطلبات هذه الصناعة تسمى بالضرورة الشعرية، وهى إحدى الطرق التى اعتمد عليها النحاة فى تفسير بعض ما يخالف المطرد من المسموعات الشعرية للتوفيق وتحقيق الانسجام بينها وبين تلك القواعد، وقد التمس النحاة للشعراء عذرًا فى ذلك فأباحوا لهم ارتكاب هذا الخطأ، وسمحوا لهم بمخالفة القاعدة من أجل إقامة الوزن والقافية.

قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام"(٤).

---

(١) ينظر: التوهم عند النحاة للدكتور عبد الله أحمد جاد: ص٦٩.

(٢) الاقتراح: ص١٣١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٧/٢، ٣٦٨.

(٤) الكتاب: ٢٦/١.

ومع قول النحاة بجواز مخالفة القاعدة لأجل القافية وإقامة الوزن الشعرى إلا أن ذلك لم يكن على إطلاقه، بل ضبطت المخالفة بضوابط معينة، وحصرت فى مسائل محددة، مثل: صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، وليس منها رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجدت هذا فى الشعر ساقطًا مطرحًا لم يدخل فى ضرورة الشعر(١).

ثالثًا: رواية الأمثال على علتها:

الأمثال لكثرة دورانها على الألسنة استسهل فيها العرب ما لم يستسهلوا فى غيرها، وسمحوا فيها بما لم يسمحوا فى غيرها، من ذلك استسهالهم حذف حرف النداء من المنادى النكرة المقصودة فى مثلين: أصبح ليل(٢)، أطرق كرى(٣)، والمعنى: يا ليل، ويا كرى، وذلك لأنها أمثال، والأمثال تجرى عندهم مجرى الأعلام لكونها معروفة، ولكثرة استعمالها كثر دورها(٤).

كذلك من أمثلة تسامحهم فى الأمثال ما قاله ابن عصفور: "أما قعد وجاء فإنهما لا يستعملان من هذا الباب إلا فى الموضعين المذكورين، وهما: ما جاءت حاجتك، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة. فجريا لذلك مجرى المثل، والأمثال لا تغير عما وضعت له"(٥).

رابعًا: نسبة الاستعمال إلى لهجة من اللهجات:

أدرك النحاة أن بعض الظواهر اللغوية الشاذة قد تنتمى إلى لهجات بعض القبائل، ومن ثم حملوا عليها بعض المسائل الخارجة عن مقتضى ظاهر القواعد، ويظهر أثر الحمل على لغات بعض القبائل فى رفع المضارع بعد أدوات الجزم، فمن العرب من

---

(١) ينظر: شرح السيرافى على الكتاب: ١٨٩/١.

(٢) من أمثال العرب، يضرب فى استحكام الغرض من الشىء.
ينظر: مجمع الأمثال: ٤٠٣/١، المستقصى فى أمثال العرب: ٢٠٠/١.

(٣) من أمثال العرب، يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. ينظر: مجمع الأمثال: ٤٣١/١، المستقصى فى أمثال العرب: ٢٢١/١، ٢٢٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح: ص٥٦٦، ٥٦٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٣/١.

لا يحذف النون من الأفعال الخمسة عند الجزم، كما فى قول ابن مالك: "وأطلقت (لم) تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضى أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا، كقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتَهم ... يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفُون بالجار[١]

فرفع الفعل بعد (لم)، وهى لغة القوم"[٢].

خامسًا: مقابلة الرواية بالرواية:

من الأساليب التى يلجأ إليها النحاة أحيانًا لمعالجة ما يخالف المطرد من الأصول مقابلة الرواية التى لا توافق القاعدة برواية أخرى مؤيدة لها، واللافت للنظر أن من يطالع فى أمهات كتب النحو وشروحها المختلفة يجد كثيرًا من الأبيات الشعرية التى ساقها النحاة تأييدًا للقاعدة تختلف روايتها فى كلمة أو أكثر، وقد بحث النحاة عن أسباب تعدد تلك الروايات، فخلصوا من ذلك إلى نتائج لخص بعضها السيوطى حيث قال: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد فى بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديمًا فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا.

ثم رأيت ابن هشام قال فى شرح الشواهد[٣]: روى قوله:

وَلَا أَرْضَ أبقَلَ إبْقَالهَا[٤]

---

(١) البيت من البسيط، ولم يعثر له على قائل، وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب: ص٣٦٥.
الشاهد قوله: "لم يوفون"، حيث جاء رفع الفعل (يوفون) بعد (لم) وهى نافية غير جازمة، وقيل: أنه لغة.

(٢) شرح التسهيل: ٢٨/١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد لابن هشام: ص٤٨٤، ٤٨٥، شرح شواهد المغنى للسيوطى: ٩٤٤/٢.

(٤) هذا عجز بيت، وصدره:

فَلَا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا

وهو من عامر بن جوين فى الكتاب: ٦٤/٢، شرح شواهد المغنى: ٩٤٤/٢، شرح التصريح: ٤٠٧/١.

بالتذكير والتأنيث، مع نقل الهمزة، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز فى غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها؛ ومن هنا تكثر الروايات فى بعض الأبيات"(١).

فالسيوطى يرى أن أقوى أسباب تعدد الروايات فى البيت الواحد هو تعدد رواته فى عصر الاحتجاج، بسبب رواية بعضهم لشعر بعض مع اختلاف لهجاتهم، والنحاة يعدون هؤلاء الرواة حجة.

السبب الثانى: التصحيف والتحريف، ولقد أشار الأصمعى إلى أن ذلك مما كثر فى الشعر وشاع فى النظم.

ومن رد النحاة للرواية برواية أخرى توافق أقيستهم ما قام به المبرد من رد رواية شعرية عندما منع حذف الجار وانتصاب المجرور، فعلق على البيت المستشهد به:

تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا ... كلامُكُم عَلَيّ إِذًا حَرام(٢)

بأن إنشاد أهل الكوفة له هكذا ليس بشىء، وذكر أن السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، ثم عارض هذه الرواية برواية أخرى وهى: مررتم بالديار ولم تعوجوا، وعلق عليه بقوله: فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة(٣).

=الشاهد قوله: "أبقل إبقالها"، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل (أبقل)، المسند إلى فاعله المضمر العائد إلى اسم مجازى، وروى البيت على وجه آخر: ولا أرض أبقلت أبقالها؛ بكسر التاء للتخلص من الساكنين، ووصل همزة القطع من إبقالها، وهو تخلص من ضرورة، للوقوع فى أخرى.

(١) الاقتراح: ص١٣٣، ١٣٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير فى ديوانه: ص٢٧٨

الشاهد قوله: "تمرّون الدّيار"، حيث إن الفعل (تمرّون) قد تعدى إلى المفعول (الديار) بحرف الجر الذى حُذِف للضرورة، وأصله: تمرّون بالدّيار.

(٣) ينظر: الكامل: ٣٣/١.

سادسًا: الاحتجاج بشعر من لا يعرف قائله:

قضية الاستشهاد بشعر من لا يعرف قائله من المسائل التى انشغل بها المتقدمون من النحاة والمتأخرون منهم، فقد أجاز بعضهم مثل سيبويه، الذى قال الجرمى فى حقه: "نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"(١).

فى حين أن بعضهم منع الاستشهاد بالنصوص التى لم تعز إلى قائل بعينه، بدافع التحرى والتروى فى أخذ اللغة؛ خوفًا من أن يكون ذلك من شعر من لا يحتج بشعره لكونه من المولدين أو ممن لا يوثق بفصاحته، قال السيوطى: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله. صرح بذلك ابن الأنبارى فى (الإنصاف)، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم"(٢).

وبالرغم من أن النص الذى لم يعرف قائله يقع ضمنًا فى دائرة المشكوك فيه، إلا أن أغلب النحاة أجازوا الاستشهاد به إذا أنشده ثقة فى العربية أو وجد فى كتاب عرف صاحبه بالضبط والإتقان؛ ولذا لم يتردد النحاة فى قبول النصوص التى وردت مجهولة القائل فى كتاب سيبويه.

ومن الأمثلة على الامتناع عن الاستشهاد بنص لأنه مجهول قائله رفضهم الاحتجاج على دخول اللام فى خبر (لكن) بقول الشاعر:

.....ولكننى من حبها لعميد(٣)

---

(١) خزانة الأدب: ٣٩/١.

(٢) الاقتراح: ص١٢٣.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي

وهو من الطويل، ولم يعثر له على قائل، وذكر عجزه فقط فى مغنى اللبيب: ص٣٠٧، شرح التصريح: ١٢٠/١، وذكر كاملًا فى شرح الأشمونى: ٣٠٦/١.

يقول ابن مالك: "وأما: ولكننى من حبها لعميد، فلا حجة فيه لشذوذه؛ إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف"(١).

وبعد هذا العرض يتلخص لنا لما يلى:

أولًا: أن المقصور على السماع هو: الشاذ قياسًا واستعمالًا معًا، ولا يقصر على السماع ما خالف القياس وشاع فى الاستعمال، ولا ما قل وشذ فى الاستعمال ووافق القياس خاصة إذا لم يوجد له معارض.

ثانيًا: أن قصر الحكم اللغوى على بعض الشواهد المسموعة عن العرب وعدم القياس عليها لا يعنى عدم فصاحتها، فهى قد تنتمى للهجة قديمة كانت سائدة قبل أن ينزل القرآن ويوحد لغة العرب على لهجة قريش؛ فيكون الهدف من قصر الحكم اللغوى على بعض الشواهد السماعية على ما ورد عن العرب هو توحيد اللغة العربية وعدم البلبلة.

ثالثًا:أن اختلاف النحاة حول قياسية مسألة ما أو قصرها على السماع مردوده إلى عدم إحكام مبدأ القلة والكثرة التى اعتمدها النحاة فى تأسيس القواعد، حيث لم يكن للقلة أو الكثرة سقف محدد، بل هو أمر نسبى عندهم، فقد يصرح أحد النحاة بقياسية مسألة ما معتقدًا أن ما روى من أمثلتها من العرب يكفى لوضع قاعدة عامة لها، فى حين يرى بعضهم الآخر أن ذلك غير كاف؛ فيحصره فى دائرة المسموع الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

رابعًا: وجد النحاة فى الضرورة الشعرية والتأويل والجهل بقائل البيت ومقابلة الرواية بالرواية -غالبًا- مركبًا سهلًا لكل شاهد شعرى خالف القاعدة المعروفة والمتفق عليها بينهم، فهى بالنسبة لهم وسائل تكفل توافق الشواهد مع القواعد.

=الشاهد قوله: "ولكننى لعميد"، حيث قرن خبر (لكن) باللام التى تدخل فى بعض المواضع لتفيد الكلام فضل توكيد، والبصريون يرون هذا شاذًّا لا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يعرف قائله ولا تتمته، فهو مجهول لا يحتج به.

(١) شرح التسهيل: ٢٩/٢.

نتائج البحث

ومن خلال هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية:

١. المقصور على السماع هو: الشاذ قياسًا واستعمالًا معًا، ولا يقصر على السماع ما خالف القياس وشاع فى الاستعمال، ولا ما قل وشذ فى الاستعمال ووافق القياس خاصة إذا لم يوجد له معارض.

٢. قصر الحكم اللغوى على بعض الشواهد المسموعة عن العرب وعدم القياس عليها لا يعنى عدم فصاحتها، فهى قد تنتمى للهجة قديمة كانت سائدة قبل أن ينزل القرآن ويوحد لغة العرب على لهجة قريش؛ فيكون الهدف من قصر الحكم اللغوى على بعض الشواهد السماعية على ما ورد عن العرب هو توحيد اللغة العربية وعدم البلبلة.

٣. اختلاف النحاة حول قياسية مسألة ما أو قصرها على السماع مردوده إلى عدم إحكام مبدأ القلة والكثرة التى اعتمدها النحاة فى تأسيس القواعد، حيث لم يكن للقلة أو الكثرة سقف محدد، بل هو أمر نسبى عندهم، فقد يصرح أحد النحاة بقياسية مسألة ما معتقدًا أن ما روى من أمثلتها من العرب يكفى لوضع قاعدة عامة لها، فى حين يرى بعضهم الآخر أن ذلك غير كاف؛ فيحصره فى دائرة المسموع الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

٤. وجد النحاة فى الضرورة الشعرية والتأويل والجهل بقائل البيت ومقابلة الرواية بالرواية –غالبًا– مركبًا سهلًا لكل شاهد شعرى خالف القاعدة المعروفة والمتفق عليها بينهم، فهى بالنسبة لهم وسائل تكفل توافق الشواهد مع القواعد.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم : جلَّ من أنزله .

١. الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو لأبى البركات الأنبارى، ت: سعيد الأفغانى، ط: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ ــ١٩٥٧.

٢. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ت د : محمود سليمان ياقوت، ط : دار المعرفة الجامعية بالقاهرة ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٦م .

٣. بحوث ومقالات فى اللغة، تأليف: د. رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط: الأولى ١٤٠٣هـــ - ١٩٨٢م.

٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، ت د : عباس مصطفى الصالحي ، ط : دار الكتاب العربي ببيروت ، ط : الأولى ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

٥. التوهم عند النحاة، ت د: عبد الله أحمد جاد، ط: مكتبة الآدابالقاهرة، ط: الأولى ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م.

٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى، ت : عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط: ١٤١٨هـــ- ١٩٩٧م.

٧. الخصائص لابن جنى، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٨. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، تأليف محمد حسين آل ياسين، ط: دار مكتبة الحياة.

٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت : حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـــ- ١٩٩٨م.

١٠.شرح التسهيل لابن مالك، ت د : عبد الرحمن السيد، ود : محمد بدوي المختون، ط : هجر، ط الأولى ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م .

١١.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ط: الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢.شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د : صاحب أبو جناح .

١٣.شرح شواهد المغنى للسيوطى: ت: أحمد ظافر كوجان وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، ط: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

١٤.فصول فى فقه العربية تأليف د. رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجى، ط: السادسة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٥.الكامل للمبرد، ت د : محمد أحمد الدالي، ط : مؤسسة الرسالة، ط : الثانية.

١٦.الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨مـ

١٧.اللغة والنحو بين القديم والحديث تأليف عباس حسن، ط: دار المعارف بمصر١٩٦٦م.

١٨.مجمع الأمثال للميدانى، ت د: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة - بيروت، لبنان.

١٩.مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو تأليف الدكتور مهدى المخزومى، ط: مطبعة مصطفى البانى الحلبى وأولاده بمصر، ط: الثانية ١٤٧٧هـ ـــــ ١٩٥٨م.

٢٠.المستقصى فى أمثال العرب للزمخشى، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط: الثانية ١٩٨٧م.

٢١.المعجم الوسيط تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، ط:دار الدعوة.

٢٢.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت د: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط: دار الفكر – دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

٢٣.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود محمد إبراهيم البنا، ود : عياد بن عيد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش وآخرون، ط : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط:الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م .

٢٤.مقاييس اللغة لابن فارس، ت : عبد السلام محمد هارون، ط : دار الفكر ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م

٢٥.من أسرار اللغة تأليف: د. إبراهيم أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الثالثة ١٩٦٦م.

٢٦.المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربى، تأليف: عفيفة الدمشقية، ط: دار المعرفة ببيروت.

٢٧.النحو الوافي، تأليف عباس حسن، ط : دار المعارف بمصر، ط : الخامسة عشرة.